الأنباء
الاربعاء 6 يوليو 2011

تبث بـ 3 لغات بهدف مد جسور التعاون وتبادل الخبرات

انطلاق قناة «عناية» المصرفية الإسلامية بداية شهر رمضان

الرياض ـ أ.ش.أ: قال رئيس مجلس إدارة معهد «عناية» للتدريب والاستشارات المالية الإسلامية د.سعود بن بندر الدويش انه سيتم انطلاق قناة «عناية» الفضائية لتبدأ البث على الأقمار الصناعية مع مطلع شهر رمضان للعام الحالي.

وأضاف الدويش في تصريح أن مدينة الرياض شهدت مؤخرا توقيع اتفاقية إطلاق قناة «عناية» الفضائية، القناة المصرفية الإسلامية الأولى في العالم على الأقمار الفضائية (نايل سات، هوت بيرد، آسيا سات) مع شركة السلم لتطوير الأعمال والخدمات التسويقية في الأردن.

وأشار إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إطلاق قناة فضائية تبث بلغات ثلاث الإنجليزية والعربية والماليزية بهدف تغطية كل القارات (آسيا وأوروبا وأفريقيا) في مبادرة لمد جسور التعاون وتبادل الخبرات حول صناعة المصرفية الإسلامية.

يشار إلى أن «عناية» هي قناة مستقلة موضوعية لا تخضع لتمويل حكومي من أي جهة، وتسعى لبث مبادئ الاقتصاد الإسلامي بمنهجية وسطية وعالمية تثقيفية، تبرز من خلالها دور المصارف والبنوك الإسلامية في دفع عجلة الاقتصاد مع التشديد على ضرورة التعاون في رفع مستوى وعي المجتمعات المحلية والإقليمية نحو هذه الصناعة وأدواتها ومنتجاتها ومعاييرها وخبرائها والدور المأمول من هيئاتها الشرعية.

يذكر أن القوة المالية للقناة نشأت عن ائتلاف مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية التي خدمت في مجال العمل المصرفي الإسلامي على مدار السنوات الماضية وكذلك جهات إعلامية وبحثية وأكاديمية تعمل على خدمة الإعلام الهادف.

وتتطلع القناة لعقد شراكات حقيقية مع جهات إعلامية وتسويقية حول العالم لتكون نواة أساسية في دائرة البث العالمي الواسع والهادف للانتقال بالصناعة المالية والمصرفية الإسلامية إلى مرحلة جديدة في فن التسويق الإسلامي.

وبين د.إبراهيم فاروق مدير مؤسسة السلم لتطوير القنوات الفضائية والمشرف العام على مشروع قناة «عناية» أن القناة وقعت مذكرات تفاهم مع أكثر من35 محطة عربية وإسلامية ستشكل منصات للتعاون المستقبلي بين «قناة عناية» وتلك القنوات.

كما يتطلع د.فاروق من جانبه إلى التوصل إلى اتفاقيات بين كل الأطراف لهذه الصناعة الفتية في دعم هذا المنتج الإعلامي المصرفي الإسلامي المعاصر والذي من شأنه تصحيح بعض المفاهيم السائدة عن آليات وأدوات التمويل الإسلامي، وأثر ذلك البالغ في دعم مسار البنوك الإسلامية بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

«الكويت الدولي» يعين إن جي آر ناير مديراً أول للإدارة المصرفية للأفراد

أعلن بنك الكويت الدولي أكثر البنوك الإسلامية نموا في الكويت عن انضمام «إن جي آر ناير» إلى أسرته في منصب مدير أول للإدارة المصرفية للأفراد.

وذكر «الدولي» في بيان صحافي أن ناير، من الكفاءات والشخصيات المصرفية التي تمتلك مسيرة مهنية حافلة بالإنجازات وخاصة في الكويت، ويتمتع برصيد هائل من الخبرات من خلال عمله المصرفي المتدرج على مدى نحو 37 عاما قضاها في مصارف ومؤسسات مالية كويتية وعالمية، مشيرا إلى أن خبرات السيد ناير ستساهم وبفاعلية في تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية للبنك والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز التنمية البشرية التي يحتاجها من أجل العبور نحو عهد جديد كواحد من المؤسسات الإسلامية الرائدة في الكويت.

وأوضح «الدولي» أن انضمام ناير والذي سيكون مديرا أول للإدارة المصرفية للأفراد، جاء بالتزامن مع العمل الحالي للبنك والهادف على ترسيخ المكانة التي يستحقها البنك في الصناعة المصرفية، وأن استقطاب السيد ناير سيساهم في تعزيز وترسيخ هذه المكانة من خلال قدراته على العمل المصرفي المحترف، والمساهمة في رفع مستوى الادراة وزيادة انتاجيتها وربحيتها، والمساهمة في التنظيم على مستوى الإدارة العليا في تحقيق الأهداف بعيدة وقصيرة المدى للإدارة المصرفية للأفراد، وللبنك بشكل عام.

وأشار «الدولي» الى قدرات ناير وتخصصه في عدد من المجالات المهنية – المصرفية وأبرزها: تطوير أدوات التسويق المباشر، الموارد المالية ومحاسبتها، الإحصاء، صياغة البحوث والموضوعات التجارية والمصرفية، التحليل الاقتصادي، القدرات التنظيمية المتميزة، القدرة على استخدام التقنيات المصرفية وقيادة فرق العمل وخاصة المراقبين ومديري المبيعات، وكذلك تخصصه في إدارة جميع جوانب إدارة الخدمات المصرفية للأفراد التي تتكون من: الأهداف، اكتساب العملاء وتوسيع قاعدتهم والحفاظ على مستوى متميز من العلاقات معهم، زيادة الودائع، والمرابحات، توسيع قاعدة مستخدمي البطاقات، والتمكن من إدارة المخاطر التشغيلية والربحية، والمعرفة التامة بقواعد وقوانين البنك المركزي الكويتي.

إن جي آر ناير

«زين» تطبق رسوماً جديدة على رسائل الوسائط

أبلغت مصادر «الأنباء» ان شركة زين طبقت رسوما جديدة لرسائل الوسائط لتصبح 75 فلسا لأول 50 كيلوبايت استخدام، ثم يتم احتساب 30 فلسا لكل 50 كيلوبايت إضافية، علما بأنه كان يتم احتساب 150 فلسا عند استخدام من 50 إلى 300 كيلوبايت.

وكانت شركة زين قد اطلقت مؤخرا مجموعة من الخدمات التي تناسب مختلف الشرائح العمرية ولا تقتصر على اجراء المكالمات الصوتية أو الرسائل القصيرة، وإنما مجموعة كبيرة من الخدمات تضفي سهولة أكبر لعملائها.

● محمود فاروق

«المصرية الكويتية» تنفي صدور حكم ببطلان عقدها مع الحكومة المصرية

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفت الشركة المصرية الكويتية ما أشيع حول صدور حكم ببطلان عقد الشركة مع الحكومة المصرية بشأن الأرض المملوكة للشركة والتي تبلغ مساحتها 26 ألف فدان بناحية العياط في محافظة الجيزة. وأوضحت الشركة المصرية الكويتية ـ في بيان لها أمس ـ أن الدعوى المقامة من المدعو حمدي الفخراني بشأن الأرض المملوكة للشركة مؤجلة لجلسة 11 أكتوبر القادم للاطلاع على تقرير مفوضي الدولة والذي لا يلزم بحد ذاته المحكمة الأخذ به وإنما يعد رأيا استشاريا للمحكمة. وأشار البيان إلى أن الحاضر عن هيئة قضايا الدولة قد طلب في مذكرته المقدمة أمام المحكمة بجلسة أمس عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، وأكدت الشركة المصرية الكويتية ومساهموها الكويتيون أنهم قطعوا شوطا كبيرا في التفاوض مع الحكومة المصرية بهذا الشأن وأنهم في سبيلهم لإنهاء هذا الموضوع بالطرق الودية في إطار حرص الحكومة الجديدة على دعم الاستثمار الزراعي الأجنبي في مصر.

لاغارد تتسلم مهامها على رأس صندوق النقد الدولي براتب 551700 دولار سنوياً

واشنطن ـ أ.ف.پ: تسلمت المديرة العامة الجديدة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد مهامها أمس براتب سنوي قدره 551700 دولار كما اعلنت المؤسسة المالية الدولية.

وقد وصلت لاغارد في تمام الساعة التاسعة صباحا أمس الى مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، ونشر صندوق النقد عقد عملها الذي ينص على راتب اساسي قدره 467940 دولارا سنويا اضافة الى 83760 دولارا سنويا كمخصصات لنفقات التمثيل (بدون ايصالات)، ما يساوي في الاجمالي 551700 دولار، وذلك يوازي بحسب سعر الصرف الحالي حوالى 31700 يورو شهريا.

«ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني تثير المخاوف من الحكومة التايلندية الجديدة

بانكوك ـ د.ب.أ: أثارت مؤسسة ستاندرد أند بورز الدولية للتصنيف الائتماني مخاوف بشأن الاستقرار السياسي في تايلند وتأثير السياسات الشعبوية التي ستنتهجها الحكومة الجديدة في اعقاب فوز حزب المعارضة الرئيسي بالانتخابات التي جرت الأحد الماضي.

كان حزب «بيو تاي» المعارض قد استحوذ على أغلبية مقاعد البرلمان المكون من 500 مقعد ليعيد رئيس الوزراء الهارب، والرئيس الفعلي له تاكسين شيناواترا، إلى السلطة بشكل غير مباشر.

ومن المنتظر أن تتولى رئاسة الحكومة الجديدة ينجلوك شيناواترا (44 عاما) شقيقة رئيس الوزراء الأسبق الهارب من حكم بالسجن لمدة عامين باعتبارها الرئيس الرسمي للحزب حاليا.

وقال تاكاهيرا أوجاوا، محلل الائتمان في ستاندرد أند بورز، «من وجهة نظرنا لاتزال هناك درجة من المخاطر السياسية بسبب الغموض بشأن رد فعل الجماعة المناوئة لشيناواترا على نتيجة الانتخابات وسياسات حزب بيو تاي وحكم القضاء». ومن المتوقع أن يدفع حزب بيو تاي صوب إصدار عفو عام في البلاد ليشمل رئيس الوزراء الأسبق المدان بتهمة سوء استغلال السلطة والذي يعيش في منفى اختياري منذ عام 2008 لتفادي عقوبة السجن في تايلند. وفي حال إصدار مثل هذا العفو، ربما تشهد البلاد موجة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة من قبل الكثيرين من خصوم شيناواترا السياسيين.

كانت تايلند شهدت طوال السنوات الخمس الماضية حالة غير مسبوقة من الاضطرابات السياسية التي دارت أغلبها حول تاكسين شيناواترا الذي يمتلك إمبراطورية اقتصادية عملاقة في البلاد.

مجموعتان من المستثمرين في دبي تقاضيان «ستاندرد تشارترد سنغافورة»

سنغافورة ـ رويترز: تقاضي مجموعتان من المستثمرين المقيمين في دبي ستاندرد تشارترد للحصول على نحو عشرة ملايين دولار في سنغافورة وتقولان إنهما خسرتا أموالا بعدما استثمرتا في أحد الصناديق المغذية المرتبطة ببرنارد مادوف بتوصية من بنك أميركان اكسبريس الذي اشترته ستاندرد تشارترد في 2008.

وتجمع الصناديق المغذية الأموال من المستثمرين وتوجهها بعد ذلك إلى الصناديق الأكبر حجما.

وكان المستثمرون الذين امتلكوا حسابات في أميركان اكسبريس في سنغافورة قد استثمروا جزءا كبيرا من أموالهم في صندوق فيرفيلد سينتري الذي استثمر بدوره ما يصل إلى 95 ٪ من أمواله مع مادوف.

ويقضي مادوف حاليا عقوبة بالسجن 150 عاما بعد إدانته بالاحتيال على المستثمرين من خلال برنامج استثمار هرمي كان يدفع فيه مستحقات للمستثمرين القدامى من أموال المستثمرين الجدد.

وزعم المستثمرون المقيمون في دبي في مذكرة للمحكمة العليا في سنغافورة أن أميركان اكسبريس «لم يتعامل بقدر معقول من العناية والمهارة في أمور مرتبطة باستثمارات المدعين».

ونفى ستاندرد تشارترد المسؤولية وقال في دفاعه إن المدعين مستثمرون متمرسون وقعوا اتفاقات تنص صراحة على أن البنك لا يتحمل أي التزامات أو واجبات بمراقبة معاملاتهم وأصولهم.

واضاف ردا على المذكرة أنه حتى إذا كان للبنك أن يقدم أي نصيحة أو توصية «فلن يكون مسؤولا عن دقة أو اكتمال تلك النصيحة أو التوصية».

واقر ستاندرد تشارترد أن المدعين كانوا عملاء لدى بنك أميركان اكسبريس لكنه امتنع عن الادلاء بمزيد من التفاصيل بشأن الدعوى القضائية.

وقالت متحدثة باسم البنك «لا يمكننا التعليق بشأن قضايا تنظرها المحاكم».

الحكومة اليابانية توافق على ميزانية إضافية بقيمة 25 مليار دولار

طوكيو ـ رويترز: وافق مجلس الوزراء الياباني امس على ميزانية اضافية قيمتها 25 مليار دولار لتغطية نفقات الاغاثة من الكوارث بعد زلزال 11 مارس الماضي لن تتطلب اصدار سندات جديدة رغم ان زيادة للانفاق في وقت لاحق من هذا العام من المرجح ان تثقل كاهل المالية العامة المنهكة.

وتأتي هذه الميزانية التكميلية في اعقاب ميزانية للطوارئ بقيمة 4 تريليونات ين ما يعادل 50 مليار دولار اقرها البرلمان في مايو الماضي للتغلب على افدح كارثة طبيعية والتي نتجت عن زلزال بقوة 9 درجات وامواج مد بحري عاتية (تسونامي) وما ترتب عليها من ازمة نووية، وسترسل الميزانية التكميلية الى البرلمان في منتصف مايو.

وكان رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان الذي تدنت شعبيته قد سعى في بادئ الامر الى انفاق اكبر في الميزانية الاضافية الثانية لكنه اضطر الى تقليص خطة الانفاق مع مواجهته دعوات متزايدة تطالبه بالاستقالة من داخل وخارج حزبه الديموقراطي الحاكم.

واشار كان الذي يتعرض لهجوم بسبب طريقة معالجته لازمة الاشعاع في محطة فوكوشيما النووية الى اقرار الميزانية الاضافية الثانية كأحد الشروط للوفاء بوعده للاستقالة، وابقى كان على توقيت رحيله غامضا.

وتتضمن الميزانية التكميلية تعويضات لاولئك الذي تأثروا بالانصهار النووي في محطة فوكوشيما واجراءات لمساعدة المدينين من الافراد والشركات في المناطق التي ضربها الزلزال للحصول على قروض جديدة.

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لتايوان

قال البنك المركزي التايواني أمس إن احتياطي الجزيرة من النقد الأجنبي ارتفع إلى قيمة 400,3 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، بزيادة قدرها 1,64 مليار دولار عن مايو. وعزا البنك الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع سعر صرف اليورو أمام الدولار حيث ان جزءا كبيرا من الاحتياطي مودع بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو). يشار الى ان تايوان هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث احتياطي النقد الأجنبي لديها بعد الصين واليابان وروسيا، وفقا لبيانات البنك.

ارتفاع حجم التداول في قطاع العقار الأردني إلى نحو 4,9 مليارات دولار

الأردن ـ يو.بي.آي: أظهرت بيانات لدائرة الأراضي والمساحة في الأردن نشرت أمس ان حجم التداول العقاري في النصف الأول من العام الحالي ارتفع الى 3,5 مليارات دينار أردني ما يعادل (4,9 مليارات دولار) مقارنة مع نحو 3 مليارات دولار لنفس الفترة من العام 2010.

وأرجع التقرير هذا الارتفاع في حجم التداول بقطاع العقارات الى الإعفاءات التي منحتها الحكومة للمواطنين والتي انتهت بنهاية الشهر الماضي والتي تتمثل في تخفيض رسوم نقل الملكية للشقق.

وحسب البيانات ارتفعت القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 221,542 مليون دينار او ما يعادل 312 مليون دولار.

أما من حيث القيمة فقد جاءت الجنسية العراقية بالمرتبة الأولى بحجم استثمار 138,208 مليون دينار أو ما يعادل 195 مليون دولار.

وحلت الجنسية السعودية في المرتبة الثانية بحجم استثمار بلغ 16 مليون دينار او ما يعادل 22,5 مليون دولار، واحتلت الجنسية الأميركية المرتبة الثالثة بحجم استثمار بلغ 9,974 ملايين دينار او ما يعادل 14 مليون دولار.

«بيتكوين» عملة جديدة يجري تداولها في أميركا.. وسوقها تجاوز 100 مليون دولار

دبي ـ العربية.نت: يجري تجميع المال وتداوله وتحويله عبر شبكة الإنترنت في كل يوم، ولكن هل من الممكن إيجاد عملة على شبكة الإنترنت فقط وتكون لها قيمة في واقع حياتنا؟ هذه هي فكرة «بيتكوين»، وهو نظام عملة افتراضي مفتوح المصدر نما منذ عام 2009 ليصبح سوقا قيمتها تتجاوز 100 مليون دولار. ولكن أظهرت الأسابيع القليلة الماضية أن العملة الافتراضية قد تكون عرضة للمخاطر، كما الحال مع العملات الورقية. وقد كانت حسابات «بيتكوين» عرضة للقرصنة والسرقة، وشهدت العملة نفسها حالة من عدم الاستقرار أعقبها انهيار. وقررت مؤسسة واحدة، على الأقل، كانت تجمع تبرعات بالـ«بيتكوين» عدم استخدام هذه العملة بسبب احتمال الوقوع في مشاكل قانونية، وفقا لتقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.

وفي هذا السياق، قال غافين أندرسن، المطور البارز لبرنامج المصدر المفتوح الذي يدير العملة، في مقابلة أجريت معه من منزله في أمهيرست بولاية ماساتشوستس: «توقعت أن تظهر الكثير من العقبات بطول الطريق، ولكن لم أكن أتوقع هذا القدر من العقبات المتتالية». وهناك الكثير من عناصر الجذب في فكرة وجود عملة على شبكة الإنترنت. وتعتمد الوسيلة المثلى لضمان سلامة المعاملات الإلكترونية، وفقا لما ذكره جيري بريتو، الخبير التقني بجامعة جورج ماسون، على وجود وسيط يحفظ الدفاتر، ويتحقق ذلك من خلال خدمة مثل «باي بال» أو شركة كروت ائتمان تأخذ نسبة على المعاملة. ولا تحتاج العملة الافتراضية إلى وسيط، كما تجعل من الصعب على السلطات أن تتبع المعاملات (ويعد ذلك عنصر جذب خاص لمواقع القمار أو أنشطة أخرى شبه قانونية).

وبدأت «بيتكوين» كتجربة فكرية، وفي عام 2009، نشر مبرمج غير معروف ورقة اقترح فيها عملة افتراضية تحل الكثير من المشاكل التي تحيط بعملة موجودة على شبكة الإنترنت فقط، بما في ذلك العملة الرئيسية، بأن يتم نسخ المال مثل ملفات موسيقى، مثلا، ويتراجع في القيمة.

وتمثل جزء آخر من التحدي في إنشاء عملة من دون الاضطرار إلى اللجوء إلى مصرف مركزي لإصدار العملة وتعقب العمليات. وبصيغة أخرى، ستكون المعاملات بطريقة «الند للند» بدلا من المرور عبر مصرف افتراضي. وكان حل مبرمج «بيتكوين»، الذي كتب تحت اسم ساتوشي ناكاموتو، هو ضمان أن كل عملة هي شهادة صحة في ذاتها – بأن تكون العملة في جوهرها مجرد هذه الشهادة.

عملة بيتكوين الجديدة

وفي نظام «بيتكوين»، يتم إنتاج عملة جديدة عندما يستطيع الكمبيوتر حساب إجابة لمشكلة صعبة، وبعد ذلك يقوم بإرفاق الإجابة بسجل رقمي لكل عملية لكل «بيتكوين» يتم تداولها – تنقل كمية ضخمة من المعلومات من أجل شراء بعض العلكة – ولكن في هذا الوقت يمكن نقل المعلومات عبر الإنترنت، من دون طلب الكثير.

وسيكون لكل شخص حرية إنشاء عملة جديدة، في حدود معينة، من خلال جعل جهاز كمبيوتر يقوم بالعمل اللازم للتأكد أنها في الحقيقة عملة «بيتكوين» صحيحة.

ويقول أندرسن: «الحوافز صحيحة. وتساعد على التأكد من أن الجميع يتبع القواعد. الأشخاص الأوائل الذين تبنوا الفكرة يريدون لها النجاح لأنهم يمتلكون العملة بالفعل. وإذا أنتجت عملات (بيتكوين) ولا يعتقد أحد أنها صحيحة، فقد ضيعت الكثير من وقت الكمبيوتر».

وفي الواقع تعد «بيتكوين» شيئا نادرا وسط العملات، حيث لا يمكن أن يطلق عليها عملة ورقية ـ مثل الدولار الذي يحظى بقيمة لأن الحكومة تقول ذلك – كما أنها ليست عملة نقدية تكتسب قيمة لأنه يمكن تحويلها إلى مادة ثمينة مثل الفضة أو الذهب.

ولكن لماذا تحصل «بيتكوين» على قيمة لو كانت مجرد عدد من الأرقام لا تحظى بدعم من الحكومة وليس لها أصل تعتمد عليه؟ يتساءل أندرسن: «لماذا تحظى أي وسيلة بقيمة؟»، الإجابة «تكون ذات قيمة لأنها مفيدة».

ومع طرح العملات تقريبا، بدأ تداولها مقابل الدولار عبر بورصات إلكترونية، لتكون مقياسا أوليا لشعبية العملة وقوتها (ووفر ذلك سوقا تمكن الملاك من تداول عملات «بيتكوين» مقابل دولارات حقيقية).

وبعد مرور عامين، توجد 7 ملايين من هذه العملات يجري تداولها، وسيكون معدل الزيادة ـ تضاف حاليا 50 عملة كل 10 دقائق ـ بطيئا كل عام حتى يصل العدد إلى 21 مليون عملة في وقت قريب من عام 2025. وللعملات، التي يجري تداولها مقابل 17 دولارا لكل بورصة واحدة في البورصات الإلكترونية، قيمة تراكمية تقدر بنحو 100 مليون دولار.

ويقول أندرسن: «لا أفكر في هذا على أنه القيمة السوقية لـ «بيتكوين». وفي الوقت الحالي توجد قائمة من الشركات التي تقبل عملة «بيتكوين»، وهي مجموعات تقوم بقمار أو أشياء مماثلة. وتبرز بينها مؤسسة ويكيليكس المناهضة للسرية حيث تقبل تبرعات بعملات «بيتكوين». وفي مكالمة هاتفية، قال صاحب متجر للكتب يدعى سوني ساويل، من وودستوك بولاية فرمونت، إنه حصل على الحساب منذ أسبوع ونصف الأسبوع، وإنه ليست لديه خبرة عملية فيه حتى الآن فيما عدا مكالمتك التلفونية.

وقال ساويل إن ابنه من المعجبين بعملات «بيتكوين» وإنه أنشأ حسابا له، وقال إنه مفتون به. وقال: «ربما أكون قادرا على تجاهل (فيزا) و(ماستر كارد)، حيث يحصلان على 2ـ3٪ على كل عملية»، مضيفا أنه إذا ألغت الحاجة إلى مصرف مركزي، فأنا مهتم من الناحية الفلسفية بالطريقة التي ستؤثر بها على المجتمع.

وتقول امرأة مجرية تدعى جوديت ويلان (33 عاما)، تصمم إكسسوارات حيوانات أليفة وأقنعها زوجها مصمم الكمبيوتر بقبول العملات، إنها حققت قدرا أكبر من النجاح. وكتبت في رسالة عبر البريد الإلكتروني: «لقد بعت 24 طوقا و13 وثاقا باستخدام عملات (بيتكوين) خلال الأشهر القليلة الماضية. وكان أول طلب يأتي إلي مقابل 42 (بيتكوين) وكانت تبلغ قيمته نحو 40 دولارا في ذلك الوقت، ولكنها تبلغ حاليا قرابة 680 دولارا.

في البداية كان لدي سعر ثابت بالـ «بيتكوين»، ولكن الآن أقوم بالتحويل بناء على سعر الصرف. ويقول أندرسن إن العملة برهنت على أنها متقلبة بدرجة كبيرة إلى درجة أنه أصبح من الصعب استخدامها لـ«وحدة للقياس».

وعندما بدأوا الأمر، كانت تساوي جزءا من البنس. وبعد ذلك ارتفعت قيمتها إلى أكثر من 30 دولارا، ثم إلى قيمة سوقية تبلغ أكثر من 210 ملايين دولار، والآن يتم تداولها في المنتصف تقريبا.

«موبيل» الأميركية تكثف جهودها لإزالة آثار تسرب نفطي في نهر يلوستون

واشنطن ـ د.ب.أ: قامت شركة «ايكسون موبيل» الاميركية للنفط بزيادة عدد عامليها المشاركين في عملية ازالة بقعة نفطية في نهر يلوستون بولاية مونتانا، غربي الولايات المتحدة في الوقت الذي وردت فيه تقارير بشأن ظهور اول اثر للتسرب النفطي على الحياة البرية. كانت «ايكسون موبيل» افادت في وقت سابق بأن حوالي الف برميل، اي ما يزيد على مائة الف ليتر، من النفط الخام تسربت من خط انابيب نفطي منذ يوم الجمعة الماضي، وقد تم اغلاق خط الانابيب في اعقاب الحادث. واشارت الشركة الى ان جهود ازالة آثار التسرب النفطي جارية بالفعل في اول جزء من مجرى النهر، وطوله 32 كيلو مترا، مضيفة انه تم توسيع هذه الجهود فور وصول 80 عاملا آخر امس الاول الاثنين ليصبح الاجمالي 200 عامل. وقالت «ايكسون موبيل» في رسالة الكترونية انها تجري تقييما للوضع على طول اكثر من مائتي كيلومتر اخرى من مجرى النهر.